دعا خبراء اقتصاد إلى ضرورة تعزيز قدرة الصادرات غير النفطية وفتح المجال أمامها لتبلغ مستوى مناسباً في هيكل الصادرات اليمنية ،مشيرين إلى أن الصادرات غير النفطية لا زالت تمثل نسبة ضئيلة في هيكلة الصادرات لبلادنا لا تتعدى ٧٪ بينما تمثل الصادرات النفطية ما بين ٩٠ و٩٥٪ وبالتالي فإن هيكل الصادرات يعكس خللاً في نسبة الصادرات.

تقرير / أحمد الطيار

خبراء يدعون إلى تعزيز الصادرات غير النفطية بتوفير مصادر التمويل للقطاعات المنتجة

ودعوا إلى العمل على تشجيع الصادرات اليمنية من خلال توفير مصادر التمويل ونقترح في هذا الإطار وجود أو تأسيس بنك خاص بدعم الصادرات باعتبار التصدير قضية استراتيجية تعزز النمو الاقتصادي وتحسن من القوة الشرائية للعملة الوطنية وتحسين مستوى الدخل القومي من النقد الأجنبي، وفي هذا المجال توجد في كثير من الدول التي تبنت هذا التوجه بنوك سميت بنوك التجارة الخارجية حيث انحصرت مهمتها الأولى في تنمية الصادرات الوطنية في الأسواق الخارجية سواء كانت الإقليمية أو الدولية.

وشددوا على أهمية تنويع الصادرات غير النفطية وتوسيع قاعدة التصدير من خلال تشجيع وتنمية القدرات التنافسية في الاقتصاد وخاصة السلع القابلة للتبادل التجاري.

وأشاروا إلى أن هناك مجموعة من الاعتبارات والعوامل الرئيسية لتنمية هذه الصادرات وأبرزها دراسة الأسواق المحتملة للتصدير ونوعية السلع التي تتطلبها هذه الأسواق، ومن أهم تلك الأسواق التي يتم دراستها واتجاهات الطلب على المنتجات اليمنية فيها الأسواق الخليجية بصورة عامة والسعودية بشكل خاص، أيضاً دراسة الطلب على المنتجات اليمنية في الأسواق الأفريقية حيث تمثل امتداداً كبيراً للأسواق المحلية حيث توجد الجاليات اليمنية في اغلب الدول الأفريقية فضلاً عن أن هذه الأسواق تتسم بالقرب الجغرافي لليمن والتي تجعل تكاليف النقل منخفضة وكذلك التأمين والتصدير إجمالاً وكذلك بقية الأسواق الآسيوية والأوروبية بشكل عام.

كما نبهوا الى الاهتمام من قبل المصدرين والمنتجين اليمنيين بمعايير الجودة والمواصفات والمقاييس سواء تمثلت الجودة في السلعة ذاتها أو شروط ومتطلبات التسويق من ناحيتي التغليف والتخزين وغيرها والتفكير في التصدير وعلى وجه الخصوص السلع الصناعية التي تستخدم المواد الخام من المصادر المحلية.

وقالوا أن العمل بالعوامل سالفة الذكر يمكننا من أن نطور وننمي من قدراتنا التنافسية لصادراتنا غير النفطية كون الاعتماد على الصادرات النفطية لوحدها يشكل مخاطرة كبيرة على الاقتصاد الوطني في حال تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

وعلى الرغم من ذلك فإن محدودية الصادرات غير النفطية قد أضعفت من تأثير نموها على إجمالي الصادرات الأمر الذي يعني استمرار هيمنة الصادرات النفطية وبقاءها عاملا حاسما في نمو إجمالي الصادرات اليمنية الأمر الذي يؤكد أن تحسن الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات مرهون بتحسن أسعار النفط العالمية.

وانخفضت القيمة الإجمالية للصادرات السلعية من ٨٩٧٦,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٨م إلى ٥٨٥٥ مليون دولار عام ٢٠٠٩م بنسبة -٣٤,٨٪، أي بمقدار ٣١٢١,٩ مليون دولار وبالتالي انخفضت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٨,٩٪ عام ٢٠٠٨م إلى ١٩,٥٧٪ عام ٢٠٠٩م، ويرجع ذلك إلى سبب رئيسي وهو تراجع متحصلات الصادرات النفطية عام ٢٠٠٩م مقارنة بما كانت عليه عام ٢٠٠٨م حيث انخفضت بمقدار ٣,٣ مليار دولار وبنسبة -٤٢,٦٪ لتصل نهاية عام ٢٠٠٩م إلى ٤,٤ مليار دولار مقارنة بـ ٧,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨م، الأمر الذي أدى إلى تناقص نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات السلعية من ٨٦,١٪ عام ٢٠٠٨م إلى ٧٥,٧٪ عام ٢٠٠٩م ويعود ذلك إلى انخفاض الإنتاج النفطي من ١٠٧ ملايين برميل عام ٢٠٠٨م إلى ١٠٠ مليون برميل عام ٢٠٠٩م من جهة، وزيادة الاستهلاك المحلي للنفط من جهة ثانية حيث ارتفع الاستهلاك المحلي من ٢٤,٩٧ مليون برميل عام ٢٠٠٨م إلى ٢٩ مليون برميل عام ٢٠٠٩م من جهة ثانية، بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط العالمية بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تراجع متوسط سعر برميل النفط من (٩٦ دولاراً برميل) عام ٢٠٠٨م إلى (٦٣,٥دولار/برميل)عام ٢٠٠٩م، أما الصادرات السلعية غير النفطية (والتي تعد محدودة كماً ونوعا) فقد شهدت ارتفاعاً بمقدار ١٧٣,٥ مليون دولار بمعدل نمو ١٣,٩٪ لتصل في نهاية عام ٢٠٠٩م إلى ١,٤٢٢,٦ مليون دولار مقارنة بـ ١,٢٤٩,١ مليون دولار عام ٢٠٠٨م كما ارتفعت نسبتها إلى إجمالي الصادرات السلعية من ١٤٪ عام ٢٠٠٨م إلى ٢٤,٣٪ عام ٢٠٠٩م.

تقرير:الهجرة الداخلية تؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد والخدمات الأساسية

خاص/الثورة

قال تقرير حكومي أن الهجرة الداخلية نحو المدن الرئيسية تمثل أحد إفرازات النمو السكاني المرتفع في اليمن، حيث تصل نسبة النمو السكاني في الحضر إلى حوالي ٧٪ سنوياً مما يؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد والخدمات الأساسية وظهور المناطق العشوائية على أطراف المدن الرئيسية التي تفتقر إلى الخدمات الأساسية والتي تتزايد فيها معدلات الفقر والبطالة ،وتوفر بيئة مناسبة لنمو الظواهر الإجرامية وأعمال العنف والإرهاب.

وذكر التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن القضية السكانية تبرز كأحد التحديات التنموية الرئيسية في اليمن من أوجه مختلفة ، فمن ناحية يعتبر النمو السكاني في اليمن والبالغ ٣٪ سنوياً من المعدلات العالية حيث يذهب شطر كبير من النمو لمقابلة الزيادة السكانية وبالتالي تؤثر على فرص زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعلى التحسن في المستوى المعيشي للمواطن، فضلاً عن زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد في ظل محدودية وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي وبالتالي زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد وتدهور قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية . ومن ناحية أخرى يساهم التشتت السكاني الواسع١٣٠ ألف قرية (مناطق ريفية) و ٣,٦٤٢ حارة (مناطق حضرية)) في اتساع الطلب على الخدمات الأساسية وارتفاع تكلفتها ومحدودية الوصول إلى كل تلك المناطق ، كما يحد من فعالية جهود التخفيف من الفقر والحد من البطالة.

ولفت إلى أن ثمة بعداً آخر للقضية السكانية يتمثل في التركيب العمري الفتي للسكان حيث يقدر السكان في الفئة العمرية ٠-٢٤ سنة بنحو ٦٧,٢٪ من مجموع السكان في العام ٢٠٠٨م، وبالتالي ارتفاع معدلات الإعالة الكلية في الاقتصاد وما ينجم عن ذلك من تدن في مستويات الدخول وضعف معدلات الادخار والاستثمار الكلية وينصرف بالتالي إلى ضعف معدلات النمو الاقتصادي.

تصدير 4 آلاف طن من الأسماك والأحياء البحرية عبر ميناء ومطار عدن

عدن/سبأ

صدرت اليمن عبر ميناء ومطار عدن خلال الربع الثالث من العام الجاري ٤الآف و ٣٤٦طنا من الأسماك والاحياء البحرية المتنوعة إلى عدد من البلدان العربية والأجنبية .

وأوضح مدير مكتب الثروة السمكية عبدالله هادي عمر لوكالة الانباء اليمنية (سبأ) أن الصادرات شملت أسماك الشمد والقد والحبار والشروخ والقرش وزيت الداحة والباغه بقيمة إجمالية بلغت٩٣٣ مليوناً و ٢٦ألف ريال .. مشيرا إلى أن مكتب الأسماك وفي إطار خطته الإنتاجية للربع الأخير من العام الجاري سيرفع مستوى حجم الصادرات من السماك والأحياء المائية إلى البلدان المذكورة تلبية لطلباتها باستيراد الأسماك اليمنية لما لها من قيمة غذائية وصحية.

تموين 187 سفينة بالوقود بميناء عدن خلال النصف الأول

عدن/ سبأ

بلغ إجمالي عدد السفن التجارية وناقلات النفط وسفن الترانزيت التي تم تزويدها بالغاز والمياه والوقود خلال النصف الأول من العام الجاري أثناء رسوها في ميناء عدن ١٨٧ سفينة.

وأوضح مصدر ملاحي بميناء عدن لـ(سبأ) أن ما تم تزويده من المياه لتلك السفن والناقلات بلغ ١٥ ألفاً و٣٨٠ طناً في حين سجلت مواد الوقود ١٢ ألفاً و٨٩٥ طناً والغاز ١٣٨ طناً.

وذكر المصدر أن عدد سفن الحاويات الواصلة إلى ميناء الحاويات بلغت ١٣٥ سفينة وصلت الميناء من مختلف الموانئ المجاورة والعالمية وأفرغت ٦١ ألفاً و٦٩٥ حاوية بضايع للاستهلاك المحلي ومعدات فنية خاصة بالمشاريع الاستثمارية الخاصة والحكومية .

مبينا ان عدد ناقلات النفط التي رست في الميناء بلغ ٢٥٩ ناقلة من مختلف الجنسيات و أفرغت ٨٤٧ ألفاً و٦٨٠ طناً متريا من النفط الخام المحلي والخارجي والكورسين ٣٤ ألفاً و٦٨٣ طناً متريا والمازوت ٢٨٩ ألفاً و٢١٨طناً والسولار ٧٧١ ألفاً و١٠٥ أطنان، فيما تم تفريغ ٢٣ ألفاً و٨٤٤ طناً من مادة الغاز الخاص بالطبخ المنزلي.

قطاع البناء والتشييد يجتذب تمويلات مصرفية بـ29,4 مليار ريال

خاص/الثورة

اجتذب قطاع البناء والتشييد تمويلات مصرفية حتى نهاية شهريوليو٢٠١١م نحو ٢٩ مليارا و٤١٦ مليون ريال وذلك مقابل ٢٩ مليارا و٧١٥ مليون ريال .

وبينت نشرة التطورات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي اليمني إن التمويلات المصرفية لقطاع البناء والتشييد شهدت انخفاضا طفيفا بنحو ٢٩٩ مليون ريال وبنسبة تراجع تقدر بـ١٪ .

وشهدت التمويلات المصرفية الموجهة لقطاع البناء والتشييد ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة ، حيث ارتفع من ١٢ مليارا و١٧٥ مليون ريال في عام ٢٠٠٤م إلى ١٧ مليارا و٧٩٨ مليون ريال في عام ٢٠٠٦م ، ثم قفزت إلى ٢٩ مليارا في عام ٢٠١٠م .

ويعتبر قطاع البناء والتشييد من أهم القطاعات الجاذبة للتمويلات المصرفية نظرا لتعدد وتنوع الفرص الاستثمارية في هذا القطاع .

584 مليون ريال حجم الاستثمار بمحافظة حجة خلال الربع الثاني من العام الجاري

خاص/الثورة

بلغ حجم الاستثمار في محافظة حجة خلال الربع الثاني من العام الجاري ٢٠١١م نحو٥٨٤ مليون ريال .

وذكرت النشرة الفصلية الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار أن الرأس المال الاستثماري بالمحافظة خلال الربع الثاني من العام الجاري يمثل ٦,٥٪ من إجمالي رأس المال الاستثماري المسجل بالهيئة وفروعها بالمحافظات خلال نفس الفترة .

ومن المتوقع أن توفر المشاريع فرص عمل تقدر بـ٢٨ فرصة مباشرة ،بالإضافة إلى عدد آخر من فرص العمل غير المباشرة .

وتعتبر محافظة حجة من المحافظات الهامة والجاذبة للاستثمار ،حيث تتوفر فيها العديد من الفرص الاستثمارية المتنوعة ،وخصوصا في مجالات التعدين .

دراسة تدعو إلى بناء إستراتيجية تصدير ناجحة للمنتجات اليمنية إلى الأسواق العربية والأوروبية

كتب / منصور شايع

دعت دراسة اقتصادية حديثة لبناء إستراتيجية تصدير ناجحة للمنتجات اليمنية إلى الأسواق العربية والأوروبية والتي سوف تمكن المنتجات اليمنية من المنافسة بقوه وجدارة اقتصادية في أسواق التصدير العربية والأوروبية . وأشارت الدراسة التي أعدها الدكتور منصور الضبيبي / أستاذ الزراعة جامعة صنعاء حصلت عليها «الثورة» إلى أن الجودة من أهم العناصر التي من خلالها نستطيع اقتحام الأسواق التصديرية المختلفة، فالمستهلك يدفع دائماً بمعيار ألجوده وبها يكرر عملية الشراء.

موضحة أن العوامل المؤثرة على الجودة تبدأ من اختيار البذرة والممارسات الزراعية في الحقل أي أن الجودة تبدأ من مرحله الإنتاج، وتستمر خلال المراحل التداولية والتسويقية اللاحقة وحتى وصول المنتج إلى المستهلك. ومن هنا تكمن أهمية العمل من قبل جميع الشركاء في عملية التصدير لجعل هدف الإنتاج من أجل التصدير، يعمل على توفير مخرجات عالية الجودة؛ أيضا للعمليات والممارسات التداولية دور هام في المحافظة على جودة المنتج بعد الحصاد وتتلخص في التعبئة والتغليف.. لإبراز المظهر الجذاب للسلعة وتسهيل تداول المحصول وحمايته.والتبريد السريع.. لخفض درجة حرارة المحصول أو ما يسمى بالتبريد المبدئي وإبقاء المنتج ضمن سلسلة التبريد وفقاً لاحتياجاته المثلى طوال مراحل التداول وحتى وصوله إلى المستهلك.

وتلك عمليات هامة بجانب باقي ممارسات ما بعد الحصاد التي يتطلب تأسيسها وتطبيقها لتحقيق الجودة.

مبينة أنه في الأسواق العربية لازالت تجارة الجملة للخضر والفاكهة تتم من خلال أسواق الجملة والتي يتم فيها التوريد إليها وبيع المنتجات بآلية الحراج حيث يحصل المتعهد على نسبة من قيمة المبيعات سواء كانت عملية البيع مربحه أو غير مربحه و يتحمل المصدر اليمني مخاطر ذلك في الأسواق الأوروبية تسود تجارة الخضر والفاكهة من خلال السوبر ماركت الضخمة وفيها يتفق مسبقا بين الموردين والمستوردين على الكميات والأسعار وذلك أسلوب أفضل يسمح للمورد أو المصدر باتخاذ القرار المسبق و المناسب.

كما انه من الضروري فتح مجالات تعامل في الأسواق العربية مع قنوات تسويق أخرى بجانب القناة التسويقية الحالية والعمل على تنمية تلك القناة البديلة مستقبلا وان يعمل المصدرون اليمنيون على إيجاد علاقة مباشرة مع سلسلة السوبر ماركت في الأسواق الأوروبية والبدء من حيث انتهى الآخرون.

وفيما يخص تنمية النوافذ التصديرية الأخرى أشار الدكتور الضبيبي في دراسته إلى أن ذلك يتم من خلال فتح تعامل مع مستوردين آخرين في أسواق أخرى بدلاً من الاعتماد الكلي على السوق السعودية وذلك لتقليل نسبة المخاطرة التي تتعرض لها الصادرات اليمنية والاعتماد على سوق واحد.

مطالبا بإتباع سياسة تنويع الإنتاج بمعيار الميزة النسبية و المياه ، إلى جانب سياسة ترويجية فاعله وبمشاركة المصدرين وإيجاد قاعدة بيانات و معلومات تسويقية للسلع المحلية و العالمية وإعداد و تنفيذ برامج التدريب الهادفة إلى تنمية المهارات العلمية والعملية لجميع الشركاء في التصدير

وأيضا إيجاد الهياكل التسويقية و مؤسسات التسويق التي تمتلك الإمكانيات و القدرات المادية و الفنية والإدارية تاسعا لتصدير المنتجات اليمنية البستانية إلى الأسواق الخارجية و بجودة عالية كما توجد الكثير من العوامل والخطوات التي يمكن عن طريقها دعم وتطوير عملية التصدير للمنتجات الزراعية وبما يتوافق مع الإمكانيات المتاحة للبلد وما يمكن للدولة أن توفره في هذا المجال. ولتحقيق ذلك لابد من اتخاذ عدد من الخطوات أهمها دعوة المستثمرين اليمنيين والعرب والأجانب إلى تأسيس شركات متخصصة في الإنتاج الزراعي وتوفير مستلزمات التصدير وفق ضوابط قانون الاستثمار والقوانين النافذة. وتحفيز المنتجين الكبار والمتوسطين على إنتاج المحاصيل الزراعية وفق الخطة التصديرية لهذه الشركات مع تنظيم عملية الإنتاج واستلام الحاصلات من المزارعين وفق مواصفات ومقاييس معينة للجودة والنوعية.

وشددت الدراسة على ضرورة أن تستفيد هذه الشركات من الخبرات العلمية والفنية المدربة في حل مشاكل الإنتاج والتداول والخزن ومشاكل التصدير. واتباع الأساليب العلمية الحديثة في تداول ونقل المحاصيل الزراعية وذلك بإجراء عمليات الفرز والتدريج والتنظيف والتعقيم وعمليات التعبئة والتغليف في مراكز متخصصة ومجهزة بالإمكانيات الضرورية (بيوت التعبئة) تمتلكها الشركة مع مراعاة قرب هذه المراكز من مناطق الإنتاج.

إلى جانب توفير وسائل النقل كالشاحنات المبردة المناسبة لنقل الحاصلات إلى الأسواق وبكفاءة عالية بحيث تحتفظ السلعة بكل صفات الجودة. ومن الأفضل أن تمتلك الشركة عدد كاف من هذه الشاحنات وان تتم عمليات الشحن تحت إشراف خبراء ممثلين لهذه الشركة.

منوهة بأهمية إنشاء عدد من المخازن المبردة ملحقة بمراكز الفرز والتدريج القريبة من مناطق الإنتاج وبما يتلاءم مع حجم الإنتاج وسياسة التصدير لان الاهتمام بعامل الزمن في العملية التصديرية يعد محورا رئيسيا من المحاور التي ينبغي التركيز عليها وذلك باستخدام المخازن المبردة في تحقيق التوازن بين البرنامج التصديري وبين التدفق غير المنتظم للإنتاج الزراعي وبالتالي تنظيم عملية انسياب الحاصلات البستانية إلى الأسواق حسب البرنامج التصديري وباستخدام هذه المخازن يمكن ضخ المحاصيل في الوقت الملائم الذي فيه التنافس حول ذلك المحصول في السواق اقل ما يمكن.

ولضمان نجاح الخطوة التالية لابد من توفير الدعم الكافي لإجراء عدد من الدراسات الميدانية والأبحاث العلمية التطبيقية وفقا لخطة مدروسة وبرنامج زمني محدد يوضع وينفذ من قبل فرق عمل بحثية متخصصة وبإشراف الجهات الممولة.